د. إحسان محمد الحسن*

دور الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في منطقة المغرب العربي

تزخر منطقة المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس بالموارد والخيرات المعدنية المتنوعة وبالموارد والطاقات البشرية الخلاقة، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يزيد من أهميتها وفاعليتها في التأثير على إقتصاديات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتحديد مضامين وأبعاد سياساتها وخططها التنموية القريبة والبعيدة، إضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية الكامنة في تصنيع وتحديث مؤسساتها المادية وتطوير هياكلها البنيوية، وتنمية كيانها الاجتماعي بما يضمن رفاهية سكانها وإستقرار نظمها السياسية ومتانة أوضاعها الاجتماعية والحضارية.

إن دول المغرب العربي تمتلك ثروات معدنية طائلة تتمثل في البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك والرصاص والنحاس، وتمتلك ثروات بشرية متميزة تتجسد بالكفاءات والامكانات الكامنة لأبنائها[1]، هذه الكفاءات والامكانات التي يمكن أن تستخرج المعادن من باطن الأرض وتستثمر الأرض زراعياً وتحول المعادن من شكلها الخام غير النافع إلى شكلها المصنع الذي يستطيع إشباع الحاجات الاقتصادية للمستهلكين، إضافة إلى أهميتها في تقديم الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية والترفيهية التي يحتاجها سكانها.

لكننا يجب أن نشير هنا بأن أقطار المغرب العربي تعاني في الوقت الحاضر من مشكلات إقتصادية وفنية وعلمية تحول دون مقدرة أبنائها على استثمار خيراتها المعدنية استثماراً جيداً يتجلى في زيادة كمية انتاجها المعدني، وتحويل المعادن المستخرجة إلى صناعات جاهزة يمكن تسويقها داخل وخارج هذه الأقطار[2]، كما

---

* استاذ علم الاجتماع المساعد في كلية الاداب ـ جامعة بغداد.

(1) W. Hance, *African Economic Development*: New York, 1973, pp. 150-153.
(2) A. Eving, *Industry in Africa*, London: Oxford University Press, 1978, p. 24.

إن القطاع الزراعي فيها أخذ يشكو مؤخراً من مشكلات انتاجية ومهنية وفنية تكاد تحطم تقاليده ومؤسساته ومستلزمات استمراريته ونموه ونهضته، ونتيجة لهذه المشكلات هبطت كمية الانتاج الزراعي إلى مستويات تنذر بالخطر الاقتصادي ونزح سكان الأرياف إلى المدن، وأصبح الريف يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وحضارية خانقة وأخيراً اضطرت هذه الاقطار إلى استيراد المواد الغذائية من الدول الصناعية ودفع أثمانها بالعملات الصعبة في الوقت الذي ينبغي عليها تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية إلى الخارج.[1]

ومن الجدير بالملاحظة هنا بأن مشكلات استثمار الثروة المعدنية في هذه الاقطار العربية ومعوقات تصنيعها وتحديثها الاقتصادي وتنمية مهنتها الزراعية ترجع بالأساس إلى عامل ضعف وبعثرة مواردها البشرية، فالموارد البشرية في هذه الأقطار تعاني من مشكلتين أساسيتين هما عدم توازن هذه الموارد من ناحية الكمية مع الموارد المعدنية والزراعية والمائية، فالموارد الأخيرة تزيد حجماً على الموارد البشرية بحيث لا تتمكن هذه من استثمارها استثماراً اقتصادياً كاملا.[2]

والمشكلة الثانية التي تعاني منها الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي افتقارها للتدريب والمهارة والكفاءة والخبرة العلمية والتكنولوجية والاخصائية التي تمكن اقطار المنطقة من نقل واستعمال التكنولوجيا في عمليات الانتاج الزراعي والصناعي، وفي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي يحتاجها سكانها الحضري والريفي[3]، وإذا ما تمكنت الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي من قهر وتذليل هاتين المشكلتين عن طريق البرمجة والتخطيط المركزي الشامل اللذين يمكن أن تتبناهما مؤسسات الدولة والمجتمع، فانها تكون قد قطعت شوطاً متميزاً نحو استثمار مواردها الطبيعية استثماراً نافعاً وعرض الخدمات العامة التي يحتاجها سكانها وتطوير نظمها الحضارية والاجتماعية بما يتناسب مع النظم

---

(1) صالح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: المطبعة الحديثة الفنية، 1979م.

(2) J. Gibbs, *Peoples of Africa*, New York: Holt, 1972, p. 262.

(3) المرجع السابق، ص 265.

الموجودة في البلدان المتقدمة والمتحضرة في العالم، أن هذه الدراسة تركز على أربعة محاور رئيسية هي:

1 ـ واقع الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي.

2 ـ طبيعة الموارد البشرية في أقطار المغرب الغربي.

3 ـ أثر الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي.

4 ـ وسائل تطوير الموارد البشرية ودورها في تصنيع وتحديث أقطار المغرب العربي.

1 ـ واقع الثروة المعدنية في اقطار المغرب العربي:

تشغل أقطار المغرب العربي الثلاثة: الجزائر، والمغرب، وتونس 9,9% من المساحة الكلية للقارة الأفريقية ويكوّن مجموع سكانها 10,3% من مجموع سكان القارة الأفريقية[1]، وتتميز هذه الأقطار بامكانات اقتصادية بارزة تنعكس في ثرواتها المعدنية وأراضيها الصالحة للزراعة وثروتها المائية، فما يتعلق بثرواتها المعدنية نرى بأن الجزائر تحتل مركز الصدارة في العالم من ناحية انتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي، وتعتبر المغرب من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لمادة الفوسفات، أما تونس فتمتلك كميات لا بأس بها من البترول والفوسفات والحديد التي تصدر معظمها إلى دول أوروبا الغربية واليابان[2]، كما تمتلك الدول الثلاثة كميات ليست قليلة من المعادن المهمة الاخرى كالمنغنيز، والحديد الخام، والرصاص، والزنك، والنحاس، إلا أن الصناعات الاستخراجية لهذه المعادن لا تتسم بالفاعلية والحيوية والتطور التكنيكي، لهذا نرى كمياتها المستخرجة محدودة لا يمكن الاستفادة منها في التصدير أو بناء الصناعات التحويلية التي تستثمرها كمواد أولية في صناعة سلع انتاجية أو استهلاكية جاهزة، ويمكن زيادة الكميات المنتجة من هذه المعادن فيما إذا بذلت الجهود التنقيبية واستثمرت الأموال واستخدمت الاليات المتطورة في التعدين.

---

(1) W. Hance, *The Geography of Modern Africa*, New York: Columbia University Press, 1975, p. 93.

(2) المرجع السابق، ص 14.

نستطيع في هذا المبحث استعراض أهم المعادن الموجودة في منطقة المغرب العربي وتوضيح أهميتها في تصنيع المنطقة وتنميتها إقتصادياً.

(1) البترول والغاز الطبيعي:

استطاعت كميات البترول المنتجة والمصدرة من منطقة المغرب العربي تطوير اقتصاديات بلدانها والمساهمة في تفجير خططها التنموية وتحسين أحوال سكانها الاجتماعية والحضارية، فقد ارتفع انتاج البترول في الجزائر من 450.000 طن عام 1958، إلى 8,6 مليون طن في عام 1960، واستمر الانتاج بالارتفاع الحاد حتى بلغ حوالي 60 مليون طن سنوياً في عام 1980[1]، ومعظم الكميات المستخرجة من البترول تصدر إلى الدول الصناعية الكبرى حيث تشكل صادرات البترول في الجزائر أكثر من «ثلاثة أرباع» صادراتها الاجمالية، وتستهلك كميات لا بأس بها من البترول في الداخل، وقد ساعدت مادة البترول على قيام الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر التي أخذت تشغل آلاف العمال الجزائريين وتستغني عن استيراد بعض البضائع البتروكيمياوية من الخارج[2]، ومن الجدير بالملاحظة أن من أهم الصناعات البترولية الموجودة في الجزائر صناعة تصفية البترول حيث تأسست أربع مصافي للبترول تستطيع تصفية 13 مليون طن سنوياً من البترول، وهناك صناعة المواد البلاستيكية والأصباغ والنايلون وبعض العقاقير الطبية المشتقة من مادة البترول[3]، ويجب أن نشير هنا إلى أن تصدير البترول الجزائري والصناعات البترولية التي تأسست في الجزائر قد ساعدت القطر على كسب الأموال الطائلة التي تستمر معظمها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما تونس فمواردها البترولية أقل حجماً من الموارد البترولية التي تمتلكها الجزائر، وكذلك الحال بالنسبة لصادراتها البترولية فهي تقل عن تلك التي تتمتع بها الجزائر[4]، بدأت تونس بانتاج النفط في بداية الستينات غير أن كميات انتاجها

---

(1) A. Kamarck, *The Economics of African Development*, New York: 1981, p. 106.

(2) المرجع السابق، ص 110.

(3) المرجع السابق، ص 113.

(4) احمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسة، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980م، ص 21.

من البترول أخذت بالزيادة المطردة منذ عام 1964 خصوصاً بعد العثور على حقول نفطية واسعة في منطقة البورمة التي تقع في جنوب البلاد والمتاخمة للحدود الجزائرية، وقد استمر انتاج البترول في تونس بالارتفاع التدريجي حيث ارتفع من 3,9 مليون طن في عام 1970 إلى أكثر من 15 مليون طن في عام 1980[1]، وكميات كبيرة من البترول المنتج تصدر للخارج، كما شيدت مؤخراً صناعات بتروكيمياوية كالصناعات الموجودة في الجزائر ولكن على نطاق ضيق، وقد استطاعت صادرات البترول والصناعات البترولية المحلية تحسين الأوضاع في البلاد بحيث تمكنت الدولة من تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المغرب فانه حتى عام 1974 لم يستطع إلا انتاج كميات قليلة من البترول والغاز الطبيعي تكاد لا تسد حاجة السوق المحلي، ومعظم البترول المستهلك في المغرب هو بترول مستورد من الاتحاد السوفيتي، ولما كانت كميات البترول المنتجة في المغرب قليلة، فأن الصناعات البترولية لم تستقر هناك بعد[2]، أما الغاز الطبيعي فقد استطاعت الجزائر العثور على كميات كبيرة منه في منطقة الصحراء الكبرى، وتصدر معظم الانتاج من هذه المادة إلى دول أوروبا الغربية خصوصاً فرنسا.

(2) الفوسفات:

تعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا من أهم المناطق المصدرة للفوسفات في العالم، ومعظم صادرات المنطقة تذهب إلى أقطار غرب أوروبا، وتأتي المغرب في مقدمة أقطار المنطقة في انتاج وتصدير هذه المادة المهمة التي تصنع منها الأسمدة الكيمياوية والعقاقير الطبية، وفوسفات المغرب يتميز بنوعيته العالية وكميته الوفيرة، ولهذا ارتفعت كمية انتاجه من هذه المادة من 1,3 مليون طن في عام 1937، إلى 19,5 مليون طن في عام 1973، واستمر الانتاج بالارتفاع حتى بلغ حوالي 26 مليون طن في عام 1980.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 29.

(2) *Area Handbook for Morocco*, Washington: U.S. Government Printing Office, 1975, p. 43.

(3) N. Barbaus, *Morocco*, London: Thames and Hudson, 1981, pp. 11-14.

وتستطيع المغرب تشييد المصانع التي تعتمد على الفوسفات لتحويله إلى أسمدة زراعية وتصديره إلى الخارج لكن المغرب تصدر معظم مادتها من الفوسفات بشكلها الخام إلى بلدان أوروبا الغربية.

أما الجزائر فتنتج كميات لا بأس بها من الفوسفات، لكن نوعية الفوسفات الجزائري أقل درجة من نوعية الفوسفات المغربي، لذا بادرت الحكومة الجزائرية باستثمار الأموال الطائلة في تحسين نوعيته وتحويله إلى أسمدة زراعية ثم تصديره إلى الخارج، ويوجد الفوسفات في منطقة جبل أونك شمال البلاد[1]، أما الفوسفات التونسي فلا يتمتع بالنوعية العالية كالفوسفات المغربي مثلا، ويوجد في منتصف البلاد إذ يشغل مساحة 380 ميل مربع من الأرض الصخرية الوعرة، ومعظم انتاج تونس من الفوسفات الذي يتميز بالنوعية الواطئة يصدر إلى الخارج، ولم تبادر الحكومة حتى الآن بانشاء المصانع القادرة على تحويل الفوسفات إلى أسمدة زراعية، أو مواد كيمياوية أخرى يمكن الاستفادة منها في الأغراض الصناعية وذلك لاسباب تتعلق بندرة رؤوس الأموال وشحة المهارات والكفاءات البشرية وعدم وجود خطط التنمية الشاملة التي تشرف عليها الدولة والأجهزة الرسمية، وأخيراً غياب سياسة التنسيق والتعاون الصناعي بين دول المغرب العربي.

(3) الحديد وبقية المعادن الاخرى:

أن كميات الحديد الموجودة في منطقة شمال غرب افريقيا تتميز بالنوعية الجيدة، إذ تشكل نسبة المعدن الداخلة فيها حوالي 51-63%، ومعظم انتاج المنطقة يصدر إلى دول أوروبا الغربية بشكله الخام، ما عدا الجزائر حيث توجد في منطقة عنابة الجزائرية مصانع الحديد والصلب التي تصنع الحديد الجزائري وتحويله إلى قضبان حديدية تستخدم محلياً في المشاريع العمرانية والصناعية[2]، أما معدلات انتاج الحديد في أقطار المغرب العربي فلا تزال دون المستوى المطلوب، فانتاج الجزائر من الحديد في عام 1980 هو 4,3 مليون طن، والمغرب 1,5 مليون طن، وتونس

---

(1) سمير أمين، المغرب العربي، بيروت، دار الحداثة، 1980م، ص 90.

(2) E.H. Cooper, *Economic Geography*, London: Univ. Tutorial Press, 1975, p. 289.

648.500 طن سنوياً[1]، وهذه الكميات المحدودة من الحديد في أي من هذه الأقطار لا تسمح بقيام صناعات حديدية أو فولاذية متطورة دون تعاون الأقطار الثلاثة فيما بينها في تكوين وحدة اقتصادية أو صناعية تتولى جمع مادتها من الحديد وتصنيعها أي تحويلها إلى قضبان وصفائح حديدية يمكن أن تكون النواة الأساسية لتصنيع هذه البلدان وتنميتها الاقتصادية الشاملة[1]، ان قيام صناعات حديدية أو فولاذية متطورة في هذه الأقطار يمكن أن يكون حقيقة ملموسة إذا ما وحدت جهودها المشتركة في بناء مصانع الحديد والصلب التي تعتمد على موادها الأولية من الحديد ورؤوس أموالها البترولية ومواردها البشرية وخبراتها الفنية والعلمية، وجهود كهذه لم تبذل حتى الان.

أما المعادن الاخرى التي تمتلكها أقطار المغرب العربي فهي المنغنيز والرصاص والزنك والنحاس والكوبلت والملح، فالمغرب تنتج كميات لا بأس بها من هذه المعادن المهمة، في حين تمتلك الجزائر عدداً من مناجم الرصاص والزنك والنحاس وتنتج كميات قليلة من الزئبق والملح[2]، أما تونس فتنتج كميات غير قليلة من الرصاص والزنك والزئبق والملح، ومهما يكن من أمر فان البلدان الثلاثة لم تحاول بعد بناء صناعاتها التحويلية المتطورة التي تعتمد على هذه المعادن وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بندرة طاقاتها وكفاءتها البشرية وعدم توافر الخبرات العلمية والتكنولوجية عندها وعدم وجود الوحدة الاقتصادية بينها وسيطرة المشكلات والمعوقات الاجتماعية والحضارية على مؤسساتها البنيوية التي تعرقل خططها التنموية وتحد من فاعلية مساعيها الهادفة إلى التصنيع والتحديث الشامل.

2 ـ طبيعة الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي:

يقدر سكان المغرب العربي حسب إحصاء عام 1982 بحوالي 48 مليون نسمة يقطن أكثر من ثلاثة أرباعه في المنطقة الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط

---

(1) L. Hailey, *An African Survey*, London: Oxford University Press, 1981, pp. 50-52.

(2) P. Robson, *Economic Integration in Africa*, London: George Alhen and Unwin, 1974, p. 10.

والمحيط الأطلسي[1]، ومساحة المغرب العربي واسعة جداً بالنسبة لعدد السكان، لذا لايزيد معدل الكثافة السكانية على 20 مواطن للكيلومتر المربع الواحد من الأرض، وأن حوالي 60% من سكان المغرب العربي يقطنون في الأقاليم الحضرية خصوصاً المدن الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، والبقية الباقية من السكان يقطنون في الأقاليم الريفية ويمتهنون مهنة الزراعة والرعي.

لكن عدد سكان المغرب العربي يقل بكثير عن كمية الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيه خصوصاً المعادن، لذا يتوقع المرء لأول وهلة ارتفاع المستويات المعاشية والاقتصادية لأبناء المنطقة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والحضارية، ولكن الحقيقة والواقع لا يتمتع سكان المغرب العربي بالمستويات الاقتصادية الرفيعة المتوقعة بل على العكس يعيش أكثر من ثلث سكان المنطقة تحت مستوى الكفاف وتسيطر عليه البطالة والأمية والفقر والمرض[2]، ويرجع هذا إلى عدة أسباب موضوعية أهمها سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وعدم مقدرة السكان على استثمار موارده الطبيعية، واضطراب وضعف وتخلف المؤسسات الانتاجية وندرة الكفاءات والقوى البشرية المدربة والسيطرة الاستعمارية على هذه البلدان لفترات زمنية طويلة، وأخيراً تفشي الأمراض والعلل الاجتماعية التي لا تمكن أبناء المنطقة من احراز التقدم والتنمية والنهوض الشامل.[3]

بيد أنه إذا استطاعت حكومات أقطار المغرب العربي القضاء على العوامل الموضوعية والذاتية التي تكمن خلف الركود الاقتصادي والجمود والتخلف الاجتماعي واستثمار مواردها الطبيعية بنفسها وتطوير أجهزتها الانتاجية والخدمية بما ينسجم مع حاجات وطموحات شعوبها، فان هذه الاقطار ستحقق نجاحات متميزة في الاستقرار والتنمية، الأمر الذي يمكن سكانها من احراز أعلى المستويات المعاشية والحضارية التي تعرفها المجتمعات المتحضرة في العالم، وإذا ما تحقق هذا فان حجم سكانها سيكون غير كاف لاستثمار مواردها الاقتصادية، وهنا ينبغي

---

(1) المرجع السابق، ص 15.

(2) *Demographic Year Book*, United Nations, New York, 1980, See the Statistics on Africa.

(3) S. Ominde, *Population Growth and Economic Development in Africa*, London: Heinemann, 1975, p. 41.

زيادة حجم السكان عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان أو الهجرات الخارجية لكي تتوازن كفة السكان مع كفة الموارد الطبيعية[1]، وتساوي الكفتين غالباً ما يقود إلى الرفاهية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي والازدهار الحضاري الذي يعم في المجتمع عندما يكون سكانه قادرين على استثمار الموارد الاقتصادية الكامنة التي يمتلكها.[2]

نستطيع في هذا الجزء من الدراسة تسليط الأضواء المنيرة على الزيادة النسبية التي طرأت على سكان الجزائر والمغرب وتونس خلال الفترة 1950-1982 مع دراسة العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية المسؤولة عن هذه الزيادة السكانية، وبعد التطرق إلى هذا الموضوع نستطيع أن نتناول التوزيع المهني للسكان ودرجة تدريبه وكفاءته العلمية والتكنولوجية، تشير الاحصاءات الرسمية للسكان إلى أن عدد سكان الجزائر قد أرتفع من 8 ملايين نسمة في عام 1950، إلى 12 مليون نسمة في عام 1960، واستمر بالارتفاع التدريجي حتى بلغ حوالي 15 مليون نسمة في عام 1970، وفي عام 1982 قدر عدد سكان الجزائر بحوالي 20 مليون نسمة[3]، وعدد سكان المغرب إرتفع من 8,5 مليون نسمة في عام 1950، إلى 12,5 في عام 1960، واستمر بالارتفاع المستمر حتى بلغ حوالي 15 مليون نسمة في عام 1970، وفي عام 1982 قدر عدد سكان المغرب بأكثر من 20 مليون نسمة، أما سكان تونس فقد ارتفع من 3,8 مليون نسمة في عام 1950، إلى 4,2 مليون نسمة في عام 1960، وفي عام 1970 بلغ عدد السكان أكثر من 5 ملايين نسمة، واستمر عدد سكان تونس بالارتفاع التدريجي حتى بلغ حوالي 7 ملايين نسمة في عام 1982[4]، ولكن ما هي العوامل المسؤولة عن الزيادة السكانية في هذه الأقطار الثلاثة؟

تعزى الزيادات السكانية في هذه الأقطار إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض معدلات الوفيات، أما عامل الهجرة السكانية الأجنبية إلى هذه الأقطار فلا يشغل أي دور في الزيادة السكانية هذه نظراً لضعف أو

---

(1) المرجع السابق، ص 45.

(2) D.V. Glass, and D. Eversley, *Population in Hister*, London: 1965, p. 57.

(3) المرجع السابق، ص 59.

(4) *Demographic Year Book, 1980.* See the Statistics on Algeria.

انعدام الهجرة الأجنبية لأقطار المغرب العربي، ففي عام 1980 بلغ عدد الأوروبيين في المغرب حوالي 112.000، وفي الجزائر 186.000، وفي تونس فقط 50.000[1]، ومثل هذه الأرقام الصغيرة لا تؤثر على حجم السكان الكلي لهذه الأقطار تأثيراً كبيراً.

تشير الاحصاءات الديمغرافية بأن معدلات الخصوبة السكانية في أقطار المغرب العربي عالية نوعاً ما، فالمعدل السنوي للولادات في الجزائر يبلغ 45 طفلا لكل 1000 مواطن، وفي المغرب يبلغ 46 طفلا لكل 1000 مواطن، وفي تونس يبلغ 40 طفلا لكل 1000 مواطن[2]، وزيادة الخصوبة السكانية لهذه الدول ترجع إلى عوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية ودينية معقدة يمكن حصر أهمها بالنقاط التالية:

(1) ارتفاع المعدل السنوي لدخل الفرد وتحسن حالته المعاشية والمادية بسبب استثمار الثروة المعدنية، ومثل هذه الأمور شجعته على الزواج وانجاب الأطفال.

(2) وجود القيم الاجتماعية والدينية والاسرية التي تشجع العائلة على انجاب أكبر عدد ممكن من الاطفال حتى ولو تناقض عدد الاطفال مع امكانياتها واحوالها الاقتصادية.[3]

(3) تحسن المستوى الصحي لهذه الدول خاصة العناية بصحة الأمهات الحوامل وانتشار مستشفيات الولادة ومراكز الأمومة والطفولة.

كما تشير الاحصاءات الديمغرافية إلى انخفاض معدلات الوفيات في دول المغرب العربي، فقد انخفضت معدلات الوفيات من 29 بالألف في عام 1950، إلى 18 بالألف في عام 1982، وانخفضت في المغرب من 27 بالألف في عام 1950، إلى 17 بالألف في عام 1982، وانخفضت في تونس من 24 بالألف في عام 1950، إلى 16 بالألف في عام 1982[4]، وانخفاض معدلات الوفيات هذه ترجع إلى العوامل التالية:

---

(1) المرجع السابق.

(2) احسان محمد الحسن، محاضرات في المجتمع العربي، بغداد، مطبعة دار السلام، 1975، ص 78-79.

(3) احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980، ص 72.

(4) *Demographic Year Book, 1980.* See the Section *Demographic Characteristics in Africa.*

(1) ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المعدل السنوي لدخل الفرد بسبب استثمار الثروة المعدنية الذي مكن المواطن الاعتيادي من شراء المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات، واقتناء وسائل تسهيل الحياة والسكن في بيت تتوفر فيه الشروط الصحية، وهذا ما سبب رفاهية المواطن وارتفاع نسبة توقع الحياة في المجتمع.[1]

(2) انتشار المعلومات والمعارف الصحية بين المواطنين وزيادة المؤسسات الصحية في دول المغرب العربي بفضل الرفاهية المادية التي حققتها هذه الدول بعد استثمار مواردها المعدنية.

(3) عناية دول هذه الأقطار بتقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وذلك بعد تأسيسها منظمات الخدمة الاجتماعية والاشراف عليها بطرق حديثة، فقد بادرت معظم دول المغرب العربي بتأسيس دوائر الضمان الاجتماعي التي ضمنت العمال والموظفين ضد البطالة والمرض والعوز المادي، وبادرت بفتح المدارس والمعاهد العلمية على اختلاف أنواعها والقيام بتنفيذ المشاريع السكنية التي تهدف بناء المساكن وتوزيعها على المواطنين بأسعار الكلفة أو مجاناً، وهذه الأمور كلها نتجت في رفاهية المواطنين إلى حد ما، وأدت الدور الفعال في رفع معدل توقع الحياة بينهم.

أما الاعمال والمهن التي يزاولها سكان المغرب العربي فتقسم إلى أربعة أنماط رئيسية هي الأعمال المهنية والبيروقراطية، والأعمال الزراعية، والأعمال الصناعية والهندسية، وأعمال اخرى، أي الأعمال التجارية والأعمال الحرة وأعمال البناء والتعمير .. إلخ.[2]

وفي أقطار المغرب توجد نسب متفاوتة من البطالة بين السكان، فالأعمال المهنية والبيروقراطية تحتاج من شاغليها قسطاً معيناً من الثقافة والتحصيل العلمي

---

(1) احسان محمد الحسن، أثر التنمية الاقتصادية في تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي، «بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية الانسان والمجتمع في منطقة الخليج العربي»، مركز دراسات الخليج، الكتاب الأول، جامعة البصرة، 1979م، ص 246.

(2) الطاهر الحداد، العمال التونسيون، تونس: الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م، ص 33-35.

وتتطلب الموهبة والكفاءة الذهنية والشخصية، وبعض هذه الأعمال تسيطر على إدارة وحكم وتنظيم هذه الأقطار كالأعمال القيادية الحساسة التي يشغلها الوزراء والمديرون العامون ورؤساء الشعب والأقسام الادارية والانتاجية والخدمية، وتتمثل الأعمال المهنية بالمناصب والأدوار الوظيفية التي يشغلها المهندسون والأطباء والأساتذة والمعلمون والمحاسبون وضباط الجيش والشرطة والصيادلة والفنانون، أما الأعمال البيروقراطية فيشغلها الكتبة والاداريون وموظفو المكاتب.[1]

ونسب الأعمال المهنية والبيروقراطية تختلف من قطر لاخر فهي تشكل حوالي 18% من الأعمال في المغرب، بينما تشكل 17% في الجزائر، وتشكل 15% من مجموع الأعمال في تونس.[2]

أما الأعمال الزراعية فهي من أوسع الأعمال وأقدمها بالنسبة لأقطار المغرب العربي، ذلك أن المهنة الرئيسية لهذه الأقطار خصوصاً قبل اكتشاف واستخراج الثروات البترولية والمعدنية هي مهنة الزراعة والرعي التي تمارسها نسبة عالية من القوى البشرية، ومعظم الأعمال الزراعية في هذه البلدان بيد القطاع الخاص ما عدا الجزائر التي تمتلك بفضل نظامها الاشتراكي، مزارع تعاونية وجماعية، ومزارع دولة[3]، والمزارعون ينقسمون إلى ثلاثة مجاميع هي مجموعة المزارعين الأهليين الذين يمتلكون أراضيهم الزراعية ووسائل الانتاج الاخرى ويجنون أرباح مزارعهم، ومجموعة المزارعين الاجراء الذين لا يمتلكون أراضيهم الزراعية ولا معداتهم الانتاجية، بل يعملون لقاء أجور معينة، وأخيراً هناك مجموعة المزارعين الحكوميين كما هي الحال في الجزائر، وبصورة عامة لا ترقى الزراعة في دول المغرب العربي إلى مستوى الزراعة العلمية نظراً لعدم استعمال الأساليب العلمية في الزراعة وعدم بناء وتنظيم الهيئات الزراعية الكفوءة التي تشرف على عمليات الري والزراعة وجني المحاصيل والتسويق والخزن ومكافحة الافات والأمراض الزراعية .. إلخ، ونسب الأعمال الزراعية تختلف من قطر لاخر حيث تشكل في المغرب نسبة 41%، وفي الجزائر 39%، وفي تونس 42%.

---

(1) J. Clarke, and B. Fisher: *Population of the Middle East and North Africa*. Cambridge: 1980, p. 55.

(2) المرجع السابق، ص 58.

(3) المرجع السابق، ص 72.

والأعمال الصناعية والهندسية توجد في المدن والأقاليم الحضرية وتتعلق بالصناعات الاستخراجية، وتقسم الفئات التي تزاول هذه الأعمال إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي فئة العمال الصناعيين الماهرين كالمهندسين والفنيين والمصلحين ورجال الأعمال الصناعية، وفئة العمال الصناعيين شبه الماهرين، وفئة العمال الصناعيين غير الماهرين، والفئة الأخيرة هي من أوسع فئات العمال الصناعيين في دول المغرب العربي، وتشكل نسبة الأعمال الصناعية والهندسية في المغرب حوالي 15%، بينما تحتل الجزائر 17%، وفي تونس 14%.[1]

وهناك الأعمال الاخرى كالأعمال الحرة والأعمال الخدمية والأعمال التجارية كأعمال البيع والشراء، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة عالية بين سكان أقطار المغرب العربي، إذ تبلغ في المغرب 15%، وفي الجزائر 12%، وفي تونس 9%، ومشكلة البطالة في هذه الأقطار ترجع إلى عدة أسباب أهمها بطء عمليات التنمية الاقتصادية وازدحام السكان في المدن خصوصاً في الأماكن الساحلية وضعف الطلب الفعال على البضائع والخدمات بسبب إنخفاض معدل دخل الفرد وإنخفاض معدلات الاستثمار والتوفير، وأخيراً عدم تدريب وتأهيل وتعليم العدد الكبير من المواطنين.

3 ـ أثر الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي:

لا تستطيع أقطار المغرب العربي استثمار ثرواتها المعدنية عن طريق استخراجها من باطن الأرض وتحويلها من شكل غير نافع إلى شكل نافع دون وجود الموارد والطاقات البشرية الخلاقة المدربة على فنون الانتاج الواسع واستثمار وتصنيع المواد الأولية والسيطرة على العمليات الانتاجية بأنواعها المختلفة ابتداءاً من تشغيل الالات ومروراً بصيانتها وانتهاءاً بخلق البضائع الاستهلاكية والانتاجية الجاهزة، وكما وضحنا في المبحث السابق بأن معدل نسبة القوى العاملة التي تمارس الأعمال الصناعية والهندسية واطئة بالنسبة للقوى العاملة الاخرى التي تمارس الأعمال الزراعية والمهنية

(1) P. Gutkird, *Unemployment in Africa*, Montreal: Centre for-Developing Area Studies 1975, pp. 91-931.

والتجارية والخدمية، فمعدل نسبة القوى العاملة الصناعية في أقطار المغرب العربي لا تزيد عن 15% من مجموع القوى العاملة في هذه الأقطار، وهذه النسبة واطئة فيما لو قورنت بالموارد والخيرات المعدنية التي تمتلكها أقطار المغرب العربي وبالامكانات الصناعية التي يمكن ان تتمتع بها إذا ما أعارت حكوماتها الاهتمام والرعاية لمسألة تصنيعها وتنمية اقتصادياتها المعدنية، زد على ذلك أن أغلبية القوى العاملة الصناعية في هذه الأقطار غير ماهرة وتفتقد الخبرة والكفاءة الصناعية لهذا نرى هبوط انتاجية صناعاتها الاستخراجية وضعف وبعثرة صناعاتها التحويلية وبطء حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا فيها إلى درجة أن هذه الأقطار تعتبر أقطاراً زراعية وليست صناعية.[1]

إلا أننا يجب أن نعترف بأن تلكؤ حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا في هذه الأقطار لا ترجع فقط إلى ندرة الموارد البشرية الخبيرة والمدربة وعدم مقدرة السكان على المضي قدماً في عمليات التصنيع والتحديث والتنمية الشاملة، بل ترجع أيضاً إلى تضافر عدة عوامل تعرقل بلورة وانتشار معالم ومظاهر التصنيع في أقطار المغرب العربي، وتتجسد هذه العوامل في الرواسب التاريخية الناجمة عن تعرض هذه الأقطار إلى الاستعمار والاستيطان الأجنبي لفترات طويلة من الزمن[2]، عدم وجود الأرضية الاقتصادية والحضارية الصلبة التي يمكن أن تعتمد عليها الثورة الصناعية، سوء استثمار رؤوس الأموال وبعثرة المواد الأولية، صغر أو انعدام الاسواق التجارية ورداءة طرق المواصلات والخدمات التأمينية والمصرفية، وأخيراً عدم وجود الوحدة الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي بصورة خاصة والأقطار العربية بصورة عامة[3]، لكن هذه الدراسة لا تهتم بعرض وتفسير معوقات ومستلزمات التصنيع ونقل التكنولوجيا في أقطار المغرب العربي بقدر ما تهتم بدراسة أثر الموارد البشرية في

---

(1) A. Mountjoy, *Industrialization and Developing Countries*, London: Hutchinson University Library, 1975, pp. 80-82.

(2) عبد الله شريط، «الأيديولوجية والتنمية في الجزائر»، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع العرب، بغداد 3-6 شباط 1980م.

(3) R. Green, *Unity or Poverty: The Economics of Pan Africanism*, Hammondsworth: England, 1970, p. 20.

استثمار الثروة المعدنية فيها.

ان الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي تعاني من مشكلات ومعوقات اجتماعية وحضارية وعلمية مزمنة تحول دون مقدرة أقطار المنطقة على احراز التنمية المنشودة والتقدم المطلوب واستثمار الموارد المعدنية استثماراً يضمن تصنيع هذه الأقطار ونهوضها الاقتصادي الشامل، أما المشكلات التي تعاني منها الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي فيمكن اجمالها بالنقاط التالية:

(1) شيوع الأمية والجهل والتخلف بين أعداد كبيرة من السكان، فنسبة الأمية بين الذكور في أقطار المغرب العربي لعام 1980 حسب احصاءات الأمم المتحدة تبلغ حوالي 73%، في حين تقدر نسبة الأمية بين النساء بحوالي 85%[1]، ونسب الأمية هذه لا تشجع السكان على امتهان العمل الصناعي، ذلك أن هذا العمل يحتاج إلى التعليم ويحتاج إلى درجة عالية من التدريب والخبرة والمهارة.

(2) عدم تدريب السكان على المهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية والهندسية بسبب ندرة المؤسسات والمعاهد العلمية والتكنولوجية وعدم وجود القاعدة الصناعية التي تحتاج إلى مثل هذه الكفاءات والمهارات.[1]

(3) انشغال أعداد كبيرة من السُّكان بالأعمال البيروقراطية والروتينية أو بالأعمال الزراعية غير الماهرة، أو بالأعمال الخدمية التي لا تحتاج إلى المهارة والتدريب العلمي والتكنولوجي المعقد.

(4) سيطرة البطالة على عدد غير قليل من السكان خصوصاً في المغرب، وذلك بسبب سوء الادارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وغياب التخطيط والبرمجة وقلة مشاريع التنمية القومية.

(5) اضطراب التوازن بين حجم الاسرة ومواردها الاقتصادية مع جهل الاسرة بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية وعدم تحفيزها لأعضائها بالاستفادة من التسهيلات الثقافية والتربوية الموجودة في مجتمعها، وتلكؤها في تشجيعهم

---

(1) J. Charles, *Illiteracy: A World Problem*, London, Pall Mall, 1977, pp. 39-40.

على التدريب واكتساب المهارة العلمية والتكنولوجية.[1]

(6) هبوط معدلات الانتاجية للمواطنين بسبب قلة مهاراتهم وكفاءاتهم وعدم استخدامهم للأدوات والمعدات اصناعية والتكنولوجية.

(7) إنخفاض معدلات دخل الفرد نتيجة لانخفاض الانتاجية الاقتصادية مع هبوط نسب الادخار والاستثمار في المشاريع الصناعية والخدمية.

(8) اهتمام العدد الكبير من سكان هذه الأقطار خصوصاً الأثرياء والميسورين منهم بممارسات الاستهلاك المظهري، أي تبذير الأموال في شراء الكماليات والسلع الاستهلاكية التي لا تخدم المسيرة الانتاجية والتنموية.[2]

(9) سيطرة القيم والممارسات الاجتماعية والحضارية المتخلفة على معظم سكان هذه الأقطار نتيجة للرواسب التاريخية والقوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على البناء الاجتماعي، ومثل هذه القيم والممارسات الاجتماعية المتخلفة تتجسد في عدم مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات الاجتماعية، عدم احترام العمل اليدوي الحر، والوساطة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، التحيز والتعصب، عدم الشعور بالمسؤولية وضعف الطموح .. إلخ.[3]

(10) عدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان إذ ان معظم السكان يعيش في المناطق الشمالية خصوصاً المناطق الساحلية مع استمرار موجات الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن، علماً بأن هذه الهجرة تترك انعكاساتها السلبية على الأرياف وعلى المدن في آن واحد، فهي تؤدي إلى اهمال المناطق الزراعية وإنخفاض مستوريات الانتاج الزراعي واضطرار الذولة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج ودفع أثمانها بالعملات الصعبة[4]، وتؤدي كذلك إلى ازدحام السكان في المدن وانتشار البطالة وظهور المشكلات الاجتماعية في

---

(1) صالح العقاد، السياسة والمجتمع في الغرب العربي، ص 95.

(2) احسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981م، ص 134.

(3) A. Lewis, *The Theory of Economic Growth* London: George Alben and Unwin, 1955, p. 37.

(4) احسان محمد الحسن، «المشكلات الحضارية لعملية نقل التكنولوجيا»، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، «جامعة بغداد»، العدد الثالث، تموز 1981م، ص 71.

المدن كالتسول والجريمة والجنوح، وارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الاسرة والتفسخ الاخلاقي والاجتماعي، إضافة إلى انتشار ظاهرة الغلاء وأزمة السكن وضعف الخدمات للصحية والاجتماعية والثقافية نتيجة عجزها عن الايفاء بالتزاماتها تجاه السكان.

لجميع هذه السلبيات والمعوقات التي تعاني منها الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي نرى بأن قواها البشرية غير قادرة على استثمار مواردها الاقتصادية استثماراً جيداً، فبالنسبة للثروات المعدنية نرى بأن أقطار المغرب العربي لم تتمكن من اجراء المسوحات الجيولوجية والزلزالية الكافية لاكتشاف جميع مواقعها الجغرافية وتحديد أنواعها وكمياتها وطرق استخراجها، وحتى بالنسبة للمناطق التي توجد فيها المعادن لم تستطع القوى البشرية بعد استخراج المعادن الصناعية بالكمية المطلوبة، فالمغرب مثلا لم تكتشف بعد الابار والحقول البترولية، والجزائر لم تستثمر جميع مواردها المعدنية، عدا البترول والغاز الطبيعي والحديد، وتونس لم تستخرج البترول والفوسفات بالكميات المطلوبة[1]، إضافة إلى أن جميع أقطار المغرب العربي لم تستعمل الاساليب العلمية والفنية التي تستطيع من خلالها تخفيض تكاليف وحداتها المنتجة من المواد الأولية أو تسويق مواردها المعدنية بنفسها إلى الدول التي تحتاجها.

كما أن الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي لم تحقق نجاحات ملحوظة في الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد المعدنية التي تمتلكها كصناعات الحديد والصلب، والأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياوية، وصناعة الالات الثقيلة والخفيفة، وصناعة الأدوية، وصناعة السيارات وبناء السفن .. إلخ، ويرجع هذا إلى شحة عدد الخبراء والفنيين والصناعيين، وقلة عدد العمال الماهرين وشبه الماهرين، وهبوط عدد الاقتصاديين والمحاسبين ورجال الأعمال الذين تعتمد عليهم عمليات إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية وتشغيلها والاستفادة من منتجاتها الصناعية في الاستهلاك والتصدير وتوسيع القدرات الانتاجية في المجتمع، إن المصانع الحديثة

---

(1) محمد عبد العزيز الجوادي، «أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس»، اطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، 1982م، ص 131.

تحتاج إلى كوادر فنية ومدربة على نقل مستلزمات وأساليب الصناعة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى دول المغرب العربي، وتتطلب أيدي عاملة خبيرة لنصب وتشغيل الالات والأجهزة الانتاجية، وتحتاج إلى مهندسين وعمال فنيين لتنفيذ عمليات الانتاج التكنولوجي الذي يعتمد على مبادىء تقسيم العمل والانتاج الواسع وتشابه الوحدات المنتجة في مواصفاتها ومقاييسها[1]، إضافة إلى حاجاتها لكوادر تسويقية تؤمن تصريف البضاعة المنتجة وبيعها بأسعار لا تسبب الخسارة الاقتصادية للمشاريع الصناعية، لكن مثل هذه الكوادر الفنية والصناعية قليلة أو مفقودة من أقطار المغرب العربي، لهذا تضطر حكومات هذه الدول الاعتماد على الخبرات الاجنبية، وفي نفس الوقت تدريب كوادرها الوطنية على فنون العلم والتكنولوجيا داخل أو خارج أراضيها لكي تستطيع تهيئة الكوادر الصناعية والتكنولوجية اللازمة التي تمكنها من الوصول إلى الدرجات والمراحل المتقدمة في انشطة التصنيع والتحديث والتنمية الشاملة.

وفعلا دأبت حكومات المغرب العربي جميعها على القيام بهذه المهام، فأرسلت طلبتها النابهين إلى الدول الصناعية المتقدمة كفرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبولندا والمجر للدراسة والتخصص في المواضيع الهندسية والتكنولوجية، كما أرسلت بعض طلبتها إلى الأقطار العربية المتقدمة في الحقول العلمية والتكنولوجية كالعراق ومصر للغرض نفسه، وفتحت مئات المدارس الابتدائية ومراكز محو الأمية والمدارس الثانوية وعشرات المعاهد والكليات والجامعات، وشجعت العوائل على إرسال أبنائها إلى هذه المؤسسات الثقافية والتربوية للتزود بالثقافة والعلم وللتخصص في المواضيع العلمية والتكنولوجية والزراعية والطبية والاقتصادية التي تحتاجها بلدانهم حاجة ماسة، ومنحت المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يكملون دراساتهم العليا وضمنت تعيينهم في جميع مرافق الدولة والمجتمع[2]، ونتيجة لهذه السياسات العلمية والتربوية والتكنولوجية التي انتهجتها دول المغرب العربي خلال فترة الستينات من هذا القرن لتنمية وتطوير مواردها البشرية ارتفعت أعداد الطلبة فيها لمختلف المستويات

---

(1) المصدر السابق، ص 135.

(2) A. Lewis, *Aspects of Industrialization*, Cairo: 1963, pp. 41-61.

الدراسية ارتفاعاً ملحوظاً، فعلى صعيد الدراسة الابتدائية ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 1,8 مليون في عام 1970م، إلى 3 مليون في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 1,1 مليون في عام 1970م، إلى 2 مليون في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 935.738 طالب في عام 1970م، إلى مليون طالب في عام 1979م، وعلى صعيد الدراسة الثانوية ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 242.335 طالب في عام 1970م، إلى 933.335 طالب في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 298.880 طالب في عام 1970م، إلى 662.034 طالب في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 191.445 في عام 1970م، إلى 264.392 في عام 1979م[1]، وعلى صعيد الدراسة الجامعية والعليا ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 19.531 طالب في عام 1970م، إلى 57.208 في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 16.097 في عام 1970م، إلى 67.322 في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 10.347 في عام 1970م، إلى 30.150 طالب في عام 1979م.

ان مثل هذه الزيادة في اعداد الطلبة لمختلف المستويات الدراسية والعلمية ستهيء مستقبلا جزءاً من الكادر العلمي والتكنولوجي والصناعي الذي تتطلبه عمليات تصنيع وتحديث دول المغرب العربي، ومع هذا يجب أن نشير هنا بأن تهيئة الكادر العلمي والتكنولوجي الذي تحتاجه عمليات التنمية الصناعية في هذه الدول لا تعتمد فقط على إنشاء وتوسيع المدارس والمعاهد والجامعات بل تتطلب إنشاء المدارس الصناعية والزراعية والتجارية والمعاهد والكليات الهندسية والتكنولوجية المتخصصة، وتتطلب أيضاً انتشار الوعي الصناعي والتكنولوجي بين عوائل المجتمع قاطبة لكي تشجع أولادها على الذهاب إلى المدارس الصناعية والتكنولوجية والمعاهد والكليات الهندسية ثم نشوء الأعمال الصناعية والتكنولوجية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وأخيراً تستلزم منح الخريجيين من المدارس والمعاهد والجامعات الهندسية والصناعية والتكنولوجية المكافآت والامتيازات التي تحفز المواطنين على الانخراط فيها والتخصص في مواضيعها، إضافة إلى ضرورة تقديم الحوافز المادية والمعنوية إلى العاملين في القطاع الصناعي، وأخيراً يتطلب من

(1) W. Zartman, *Man, State and Society in the Contemporary Maghreb*, London: Pall Mall, 1979, pp. 51-54.

الدولة تخصيص المبالغ المالية الكافية لبناء القاعدة المادية للتصنيع ونقل التكنولوجيا، ذلك ان بناء مثل هذه القاعدة سيدفع المواطنين إلى التوجه نحو العمل الصناعي والتكنولوجي بعد التزود بالمهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية المطلوبة.[1]

4 ـ وسائل تطوير الموارد البشرية ودورها في تصنيع وتحديث أقطار المغرب العربي:

تستطيع دول المغرب العربي تنمية وتطوير كوادرها الصناعية والتكنولوجية وزجها في عمليات الانتاج الصناعي الواسع ومشاريع التنمية الصناعية التي تريد تنفيذها وتعميمها في أجزاء أقاليمها إذا انتبهت إلى مسألة تنمية مواردها البشرية وأعطتها أولوية العمل والمبادرة، إذا أرادت هذه الدول تنمية مواردها البشرية ذات الكفاءة الصناعية والتكنولوجية فأنها ينبغي أن تركز على المسائل التالية وتتخذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها أن تفي بإلتزاماتها ازاء تهيئة الكوادر البشرية المطلوبة، والمسائل التي تمس تنمية الكوادر الصناعية والتكنولوجية التي يمكن أن تعالجها دول المغرب العربي هي كالاتي:

(1) نشر مؤسسات التعليم الصناعي والتكنولوجي:

دأبت جميع حكومات دول المغرب العربي منذ فترة استقلالها الوطني في الخمسينات والستينات من هذا القرن نحو محاربة الأمية والجهل وفتح المدارس والمعاهد والكليات على اختلاف أنواعها واختصاصاتها العلمية، وفي نفس الوقت شجعت المواطنين جميعاً على الذهاب إليها والاستفادة منها، ولكن هذه الدول لم تعط الرعاية المطلوبة للتعليم الصناعي والتكنولوجي ولم تف بمطاليبه وإلتزاماته المتفرعة والباهظة الثمن، كما أنها لم تشجع المواطنين نحو الانخراط في تخصصاته النظرية والعلمية والتطبيقية[2]، لهذا نرى قلة المدارس الصناعية والمعاهد والكليات

---

(1) *Demographic Year Book, 1980:* See the Educational Statistics On Africa.

(2) I. Belyayev, *The Third World and Scientific and Technical Progress*, Moscow: 1976, p. 118.

الهندسية والتكنولوجية وقلة الكوادر التعليمية فيها وهبوط مستوياتها العلمية والتربوية، كما نرى هبوط عدد الطلبة الذين يدرسون فيها وتدني مستوياتهم العلمية والتطبيقية، لهذا ينبغي على دول المغرب العربي فتح المدارس والمعاهد والجامعات الصناعية والتكنولوجية التي يمكن أن تخرج سنوياً آلاف الصناعيين والفنيين والمهندسين الذين يمكن أن تعتمد عليهم حركة التصنيع والتنمية الشاملة في هذه الأقطار العربية، كما ينبغي على حكومات الأقطار المعنية تجهيز هذه المدارس والمعاهد والجامعات بالمستلزمات المادية والمختبرية والتكنولوجية المطلوبة، وتزويدها بالكوادر التعليمية المتخصصة لكي تستطيع القيام بواجباتها على أحسن صورة ممكنة، وأخيراً يتطلب من الحكومات عن طريق وسائل الاعلام والمنظمات المجتمعية دفع وتحفيز أبناء المجتمع على التوجه نحو هذه المدارس والمعاهد العالية بغية الاستفادة من تخصصاتها وإمكاناتها التثقيفية والتدريبية، زد على ذلك ضرورة مبادرة هذه الحكومات بإرسال طلبتها النابهين إلى الدول الصناعية المتطورة لاكتساب فنون ومهارات العلم والتكنولوجيا الحديثة والمشاركة الفاعلة في عملية نقل التكنولوجيا من هذه الدول المتقدمة إلى بلدانها النامية.

(2) بلورة ونشر القيم والممارسات المشجعة لحركة العلم والتصنيع والتكنولوجيا:

من القيم الايجابية التي تشجع العلم والتصنيع والتكنولوجيا في المجتمع قيام المسؤولين بتشجيع رجال الصناعة والأعمال من كلا القطاعين العام والخاص على العمل المجدي والمخلص عن طريق تقديمهم التسهيلات الضرورية المتعلقة بالقروض المالية واستيراد الالات، والاستعانة بالخبراء المحليين أو الأجانب، وتسويق السلع المنتجة داخل وخارج القطر وأعفاءهم من الرسوم الجمركية، وأخيراً حماية بضائعهم المنتجة من المنافسة الأجنبية، ومثل هذه الامتيازات سيكون لها أكبر الأثر في بناء الاقتصاد القومي على أسس متينة تسبب الرفاهية والتقدم للمجتمع الكبير، وبجانب تشجيع رجال الصناعة والأعمال على العمل والانتاج يتطلب من الدولة تشجيع العلماء والخبراء والمخترعين والأشخاص الذين يبرزون في نطاق

تخصصهم وأعمالهم الوظيفية.[1]

لكن تشجيع العلماء والخبراء والمخترعين يأخذ عدة صور أهمها تقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم تقديراً لجهودهم وأتعابهم التي بذلوها في أعمالهم المتخصصة والنافعة، ومنحهم مستلزمات الحياة الكريمة التي تجعلهم يشعرون بأنهم يعيشون وسط مجتمع عادل يقيم أتعابهم وجهودهم الفنية والعلمية، وتوفير الجو الديمقراطي والحرية الكافية لهم التي تساعدهم على الخلق والابداع والأصالة في نطاق أعمالهم وتخصصاتهم الوظيفية، زد على ذلك العمل على صيانتهم وحمايتهم من شرور الأشخاص الذين يتحدون جهودهم وقدراتهم ويحاولون التقليل من قيمتها بسبب عوامل الأنانية والحسد والغيرة والكراهية التي تتغلب عليهم وتجعلهم يحاربون كل شخص يعمل لمصحلة الأمة والوطن، إضافة إلى صقل وتطوير المواهب الذكائية والعلمية التي يحملها الأفراد النابهون في المجتمع خصوصاً الشباب منهم وذلك عن طريق تقديمهم الرعاية الكافية التي تأخذ شكل تحفيزهم ودفعهم على العمل المبدع والخلاق أو أرسالهم خارج الوطن لتكملة دراستهم العليا أو وضعهم تحت اشراف خبراء ومختصين يتولون صقل وتطوير وتفجير طاقاتهم الذكائية والعلمية.

(3) قيادة الاسرة وتوجيهها ورفع مستوى وعيها الاجتماعي والحضاري:

من الأمور التي تساعد على تنمية الموارد البشرية الاهتمام بالاسرة بوصفها الخلية البنائية لتكوين المجتمع والمؤسسة التي تشرف على تربية السكان ورعايتهم وتطويرهم، فالاسرة هي التي تهتم بوظائف التنشئة الاجتماعية وتسهر على رعاية وتقويم الأفراد وتخلق الأجواء المناسبة التي تمكنهم من تطوير شخصياتهم وتحقيق طموحاتهم في الحياة[2]، ومسألة الاهتمام بالاسرة وقيادتها وتوجيهها تتطلب إتخاذ الاجراءات الاتية:

(أ) ارشادها وتوجيهها نحو تحقيق التوازن بين عدد أفرادها وقدراتها الاقتصادية

---

(1) G. Benvensite, *Handbook of African Development*, New York: 1972, p. 49.

(2) احسان محمد الحسن، «الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي»، قضايا عربية، العدد التاسع، أيلول 1980م، ص 172.

جامعة قاريونس
كلية الآداب
مكتبة قسم الآثار
الرقم المسلسل

وهذا قد يلزمها استعمال طرق تحديد النسل، إذا كانت ظروفها الاقتصادية غير جيدة.

(ب) تغيير مواقفها السلبية التي قد تحملها إزاء الثقافة والتربية والتحصيل العلمي، ودفعها إلى الايمان بالمواقف الاجتماعية التي تحفزها على تزويد أفرادها بالثقافة والعلم ليكونوا نافعين للمجتمع والأمة.

(جـ) تأمين احتياجاتها للعمل والكسب المادي المشروع وتوفير الشروط الصحية والاجتماعية والسكنية والثقافية الملائمة التي تساعدها على تربية اطفالها تربية جيدة تتميز بالحيوية والفاعلية.

(د) تزويدها بالنصائح والارشادات الاجتماعية والأخلاقية والدينية والوطنية التي تساعدها على تنشئة وتربية صغارها.

(هـ) زرع المواقف والقيم المشجعة لمزاولة العمل الصناعي والتكنولوجي عند أفرادها عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية ومنظمات المجتمع المحلي.

(4) محاربة أسباب هجرة العقول:

تشير الاحصاءات بأن عدد المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية من الصناعيين والمهندسين والفنيين والأطباء خلال الفترة 1970-1980 قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً مما كان عليه سابقاً، ذلك أن عدد المهاجرين من الجزائر قد بلغ 2560، ومن المغرب 3391، ومن تونس 1018 مهاجر[1]، وهؤلاء المهاجرون جميعهم هم من أصحاب الكفاءات ويمكن أن يسهموا في تصنيع وتنمية بلدانهم إذا مكثوا وعملوا فيها، ولكن بلدانهم قد خسرت كفاءاتهم ومهاراتهم وتدريبهم العلمي والتكنولوجي نتيجة هجرتهم إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وانحرمت من فرص التنمية والتقدم التي يمكن أن تكون قد أحرزتها فيما إذا لم يهاجر هؤلاء إلى الدول الأجنبية.

ان من العوامل الأساسية التي تساعد على تطوير الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي محاربة العوامل المسببة لهجرة العقول إلى الخارج أي هجرة المؤهلين وذوي الكفاءات من الجزائر والمغرب وتونس إلى الدول الأوروبية الغربية والولايات

---

(1) احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، ص 95-96.

المتحدة، هذه الدول التي لا تحتاجهم بقدر ما تحتاجهم بلدانهم وشعوبهم، ومع هذا تتنافس الدول الصناعية الرأسمالية فيما بينها للحصول على أصحاب الكفاءات من دول أفريقيا وآسيا، وذلك لانتفاعها منهم اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً، فالدول الصناعية الرأسمالية تعتقد بأن أصحاب الكفاءات القادمين من الدول النامية يؤلفون رؤوس أموال بشرية جاهزة يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة في المشاريع الحيوية التي تمتلكها[1]، فأقطار المغرب العربي في الوقت الحاضر بحاجة ماسة إلى أبنائها من أصحاب الكفاءات ولاسيما من هاجر منهم إلى الدول الصناعية الغربية من أجل المشاركة في تنفيذ برامجها ومشاريعها الصناعية والتكنولوجية وتوسيع القاعدة الصناعية فيها والتي تحتاج إلى الأيدي الماهرة والاختصاصات العلمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولجلب هذه الكفاءات والعقول المهاجرة ينبغي على حكومات هذه الأقطار القضاء على الأسباب الرئيسية التي دفعتهم على الهجرة للخارج، ولمحاربة مسببات هجرة العقول في أقطار المغرب العربي نقترح الاجراءات التالية:

(أ) استخدام أصحاب الكفاءات وتعيينهم حالا في الأعمال والوظائف التي تنطبق مع مؤهلاتهم واختصاصاتهم العلمية مع منحهم حق الترقية الوظيفية واحتلال أعلى المناصب الادارية والمهنية.

(ب) منح الرواتب والمخصصات العالية لأصحاب الكفاءات مع احترامهم وتقديرهم واطاعة ارشاداتهم الادارية والمهنية التي يتخذونها في المشاريع الصناعية التي يعملون فيها.

(جـ) توفير ظروف العمل الجيدة لهم مع منحهم حق إتخاذ القرارات الادارية والفنية التي تقرر مستقبل مؤسساتهم الانتاجية ودوائرهم.

(د) توفير الظروف المعاشية والاجتماعية الجيدة التي تساعدهم على الاستقرار في أقطارهم وعدم الهجرة إلى الخارج، كتوفير السكن المريح والمواد الغذائية والكمالية التي يحتاجونها، والخدمات الصحية والطبية الايجابية، والخدمات الثقافية والتربوية والخدمات الاجتماعية بضمنها خدمات للترويح والفراغ.

---

(1) المرجع السابق، ص 15.